



من مجلة «إدارة المرافق في الشرق الأوسط» الكندري يحصد المركز التاسع ضمن قائمة أكثر 50 شخصية فعالية في إدارة المرافق

التي حصلت عليها المتحدة لإدارة المرافق UFM في 2017 في الكويت هي وزارة المالية ووزارة الخارجية وبنك الكويت المركزي وشركة فيفا للاتصالات وأرض المعارض الكويتية، بالإضافة إلى المشاريع خارج الكويت، حيث تقدم الشركة خدمات إدارة المرافق المتكاملة لمشروع أسوار وأفاريس في مصر ومشروع العبدلي مول في الأردن ومشروع الروشة في لبنان.

واختتم الكندري حديثه بأن هذا الإنجاز يعكس جهودنا الدؤوبة والمتواصلة لتحقيق التميز والتأكد على التزامنا المستمر اتجاه عملائنا والارتقاء بهذه الصناعة إلى أعلى المستويات، لافتاً إلى أن الشركة استطاعت خلال سنوات وجيزة من تحقيق طفرة في أعمالها استناداً إلى الرؤية والاستراتيجية المستقبلية لصناعة إدارة المرافق في الكويت.



والتي ارتفعت من 35,4 مليون دولار في نهاية 2016 إلى 41,3 مليون دولار في 2017.

وفي هذا السياق، أشار الكندري إلى أن أهم العقود

إدارة المرافق UFM على مرور عشر سنوات على تأسيسها واستجوابها على نسبة كبيرة من العقود في الكويت، وهو ما انعكس إيجاباً على إيرادات الشركة



أحمد يوسف الكندري

41.3 مليون دولار

إيرادات «المتحدة لإدارة المرافق»

في 2017



إنجاز جديد حققته الشركة المتحدة لإدارة المرافق UFM على مستوى الشرق الأوسط، بعد أن حصد نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي أحمد يوسف الكندري المركز التاسع في القائمة المختارة من 50 شركة الأكثر فعالية في مجال إدارة المرافق لعام 2017 والتي أعدتها مجلة «إدارة المرافق في الشرق الأوسط» Facilities Management Middle East.

ويأتي اختيار الكندري من بين أكثر 10 شخصيات قيادية في صناعة إدارة المرافق تتويجا للنجاح الكبير الذي حققته الشركة خلال السنوات العشر الماضية والتي استطاعت فيها أن تصدر الشركات المتخصصة في مجال إدارة المرافق وأن تصبح الشركة الرائدة في الكويت والمنطقة. ويتزامن هذا الإنجاز مع احتفالية الشركة المتحدة

تقرير الشال بعد توقعات برفع الفائدة في الأسواق العالمية استدانة الكويت الخارجية.. تكلفة أعلى من عائد الاستثمار

لعدة مبررات، المبرر الأول، هو أننا لا نعرف حتى الساعة ان كانت تكلفة الاقتراض الآخذة بالارتفاع أدنى من عائد استثمارات الاحتياطي العام، وربما حتى احتياطي الأجيال القادمة. وما نشر مؤخرًا في إحدى الصحف حول أفصاح الهيئة العامة للاستثمار، عن مزيد من المعلومات حول تلك الاحتياطات، هو الإفصاح ليس بالضرورة للمواطن الذي يملك تلك الاحتياطات، وإنما لطمانة الدائنين المحتملين في الأسواق العالمية. ثاني المبررات، هو في الخوف المستحق والناجم عن قيام الحكومة بزيادة نفقاتها العامة خمسة أضعاف ما بين عام 2003 و2013 من دون مبرر، ودون إعطائها إزناً مفتوحاً، بمنحها القدرة على التمويل السهل لنفقاتها، وربما العودة إلى ائتمان التوسع المالي ونقل مشاكله الضخمة إلى المستقبل. والمبرر الثالث، هو في نوعية نفقاتها العامة الجارية بنسبة 82٪ وغير المرنة والمقوضة لتنافسية الاقتصاد وغير المستدامة، وما لم تقدم مبررات قوية لجسدي انفاقها، من الأصلاح عدم منحها تفويضا مطلقاً. ولخص التقرير في أن انخفاض التكلفة الاقتراض حاله مؤقتة وقصيرة الأمد، وسوف ترتفع كل عام لأسباب لها علاقة بأهداف اقتصادات رئيسية، كما أنها سوف ترتفع لكل دولة مقترضة مع ارتفاع حجم قروضها التي سوف ترفع مخاطر اقراضها. والخلاف ليس على مبدأ الاقتراض، ولكن، على سلامة استخدام حصيلته، والتاريخ البعيد والقريب يجزم بعدم حصة الإدارات الحكومية المتعاقبة باستخدام حصيلة موارد الدولة المالية.

قال تقرير «الشال» الاقتصادي إن كلا من وكالتي «فيتش إيبكا» و«ستاندر أند بورز» اتفقتا على منح الكويت درجة «AA» مع نظرة مستقبلية مستقرة، وهو تصنيف مريح يمنح الكويت موقفاً تفاوضياً جيداً من أجل الاقتراض بمعدلات فائدة أدنى. تلك التصنيفات مريحة أيضاً لمؤسسات القطاع الخاص، فسقف الفائدة على اقتراضها يتأثر عكسياً مع درجة التصنيف السيادي، أي ترتفع كلفة الاقتراض إذا هبط التصنيف، وتنخفض بارتفاعه. ورغم التهم الصريحة والصحيحة التي وجهت لوكالات التصنيف الائتماني الكبرى الثلاث لدورها الفاضل في بيع تصنيفات عالية لأصول رديئة المشتقات مثلاً، إلا أنه كان خطأ ارتكبه معظم المؤسسات الرقابية والمالية، وحتى الحكومات كانت شريكة فيه، وبسبب الأزمة، تغير الكثير للأحسن منذ ذلك الحين. وأضاف التقرير أنه رغم فائدة التقرير ومهنيته، هو ليس تقرير اقتصادي، بمعنى أنه لا يصلح شهادة على سلامة الأداء الاقتصادي، وإنما هو شهادة على قدرة الكويت على مواجهة التزاماتها لمقرضها في حدود المدى الزمني لتلك القروض. ونسوق هذا الكلام بمناسبة ما نسب إلى بنك الكويت المركزي ووزارة المالية والمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية من أن رفع سقف الدين العام إلى 25 مليار دينار على مدى 30 سنة هو إجراء ضروري وفي مصلحة الكويت، خصوصاً أن تكلفة الاقتراض أدنى من العائد على استثماراتها. وقال التقرير أننا لا نعتقد بصحة هذه الخلاصة

الكويت تعول على العراق للتحول إلى مركز تجاري

أوضح تقرير «الشال» الاقتصادي أن عقد مؤتمر حول إعادة إعمار العراق في الكويت أمر محمود وإيجابي، والخطأ يكمن في ارتفاع مستوى التوقعات من مثل هذا المؤتمر إذا ما قيس بالمستوى المقدر لتكلفة إعادة الإعمار، والمستوى الملتزم به على المدى القصير. فالتوقعات وفقاً لتقديرات الحكومة العراقية تشير إلى أن تكلفة إعادة إعمار العراق تبلغ نحو 88 مليار دولار، والتعهدات وليس الالتزامات الناتجة من المؤتمر بلغت 30 مليار دولار، وما قد يترجع إلى دعم أو استثمارات من ذلك المبلغ، على أرض الواقع سيكون أقل من ذلك بكثير. المؤتمر هو مجرد بناء جسر صحيح، وعلى المدى القصير لا يفترض أن ينتج عنه سوى بضعة بذور تغرس هنا وهناك، فيها الكثير من النوايا الطيبة، والمهم، فيها بناء الأساس للمصالح المشتركة والمتبادلة. فعندما خرجت أوروبا من حربها العالمية الأولى، فرض المنصر شروط قاسية على المهزوم، وأدت تلك الشروط إلى وضع بانس لألمانيا، وحيات تلك المشاعر لنزعة التطرف القومي الذي أتى بـ «هتلر» ونشوء الرايخ الثالث، ثم الحرب العالمية الثانية المدمرة.

بعدها استبدل النهج بمشروع «مارشال» لإعادة البناء وخرجت من دور البحث فكرة السوق الأوروبية المشتركة، ومع الزمن، تحولت البذرة إلى الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو أو الوحدة النقدية. السدرس العام السني يفترض الإفادة منه، هو أن النزاع والاستمرار فيه أمر غير محتمل، وأن عمليات الهدم تتم في أيام، بينما تعويضها فقط، يحتاج إلى مليارات عقود، ومنطقتنا مليئة بمعاول الهدم التي لا يتكشף ضررها سوى بعد فوات الأوان. الأمر الثاني، هو أن ربط المصالح ببعضها ليس فقط طريق صحيح لتوجيه الموارد، وإنما هو عنصر مانع لتصدير العنف عبر الحدود، والأمر الثالث، هو أن الكويت بحاجة إلى تحقيق هدف تنموي هو الأهم، أي التحول إلى مركز تجاري متفوق، وذلك لن يتحقق سوى بتوظيف السياسة الخارجية ضمن أدواته، والعراق أهم أسواق ذلك المركز إن استقر وأزدهر. وهناك عوائق أيضاً قد تؤدي إلى فشل المشروع، فالعراق والكويت لا يملكان سجلاً مشرفاً في مؤشرات الفساد، والفساد آفة نتيجتها تحول كل أهداف المشروع إلى نهايات عكسية.

تشمل الكويت وجميع دول العالم «المتحدة للتأمين» تطلق وثيقة جديدة للتأمين الصحي



لقطة للمشاركين في حفل التوقيع



يوسف الزهراني

يوسف لازم

وقعت الشركة المتحدة للتأمين اتفاقية في مجال التأمين الصحي مع شركة «اكسا بي بي انترناشيونال البريطانية»، وذلك خلال احتفال حضره ممثلو وزارة التجارة والصناعة وعدد من السفراء والديبلوماسيين ورواد قطاع التأمين الكويتي. وفي هذا الصدد، أكد رئيس مجلس إدارة الشركة المتحدة للتأمين يوسف الزهراني أن وثيقة التأمين الصحي التي ستطلقها الشركة بالتعاون مع شركة أكسا سوف تغطي الكويت وجميع دول العالم، وتتضمن 5 أنظمة مختلفة للتأمين الصحي على الأفراد والعائلات والشركات أو المؤسسات المختلفة، حيث تبدأ من 100 ألف دينار وتصل إلى 750 ألف دينار، يدفع المستفيد سنوياً مبلغاً يبدأ من 400 دينار ويتزايد بحسب قيمة التغطية، مؤكداً أن أسعار الوثيقة مناسبة جداً للفرد والأسرة مقارنةً بغيرها من السوق. وأضاف الزهراني أن الوثيقة هي الأولى من نوعها خليجياً لما تشمله من مزايا غير متوافرة في محلاتها من الوثائق التي تطرحها أي شركة أخرى، مشيراً إلى أن جميع الشركات المحلية تسعى إلى الدخول في تحالف مع «اكسا بي بي» لما تمثله من فائدة دولية لا يستهان به وإضافة تسويقية. وأوضح الزهراني أن

الحربي: الوثيقة الأولى من نوعها خليجياً وتشمل مزايا غير متوافرة في مثيلاتها

تتضمن 5 أنظمة مختلفة تبدأ من 100 ألف دينار إلى 750 ألفاً

بوتشات: الوثيقة الجديدة تغطي كل احتياجات المجتمع الكويتي

غطاس: سياسة حرق الأسعار تنعكس سلباً على صناعة التأمين

المحجوب: استثمارات المجموعة ناهزت 100 مليون دينار في 7 دول

إستراتيجية واقتصادية وأعادة من رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، حيث ناهزت استثمارات المجموعة مبلغاً يصل إلى 100 مليون دينار، موزعة على 7 دول هي الكويت، السعودية، الصين، مصر، بريطانيا، السودان، الإمارات، حيث تتنوع القطاعات الإستثمارية بين قطاعات التأمين، المواد الغذائية، الصناعة، القطاع العقاري حول العالم، المطاعم، واستثمارات في قطاع تجارة اللحوم العالمية وغيرها.

سياسة حرق الأسعار غير الفعالة السائدة في السوق والتي ستنعكس سلباً على صناعة التأمين. وأضاف أن هذا المنتج الجديد سيغطي كل الاحتياجات الصحية في الكويت والخليج وكل بلدان العالم الأخرى وهذا ما لا يوجد في أي وثيقة تأمينية أخرى. من جانبه، قال نائب الرئيس التنفيذي للشؤون المالية والإدارية والاستثمار والمستشار المالي المحجوب عبدالحليم أن المجموعة حققت نجاحات استثمارية غير مسبوقه برؤية

الكويتي. من جانبه، قال مدير عام الشركة المتحدة للتأمين إيلي غطاس أنه على الرغم من الأزمة الاقتصادية التي عانت ولا تزال تعاني منها دول المنطقة فقد تمكنت الشركة المتحدة للتأمين من الاستمرار في نموها وحقت زيادة في أقساطها التامينية بزيادة 25٪ عن السنة السابقة وزادت معها أرباحها أيضاً مع احتفاظها وتمسكها بسياساتها الاكتتابية الحذرة والابتعاد عن الانجرار وراء العشوائية أو الانجرار وراء

حامل الوثيقة لا يحتاج إلى استخراج تأمين صحي في حالة سفره للخارج فهي تغني عن هذا الإجراء تماماً طوال فترة سريان الوثيقة. بدوره، قال رئيس شركات «اكسا بي بي» لوران بوتشات أن الشركة تطرح العديد من المنتجات العالمية يتم طرحها في المنطقة للمرة الأولى عبر الشركة المتحدة للتأمين، حيث تتضمن العديد من المزايا التامينية غير المسبوقة وتغطي كل احتياجات المجتمع

نوصية بتوزيع 25٪ نقداً

8 ملايين دينار أرباح «الكويت للتأمين» خلال 2017

الخطوة إيماناً من الإدارة التنفيذية لشركة الكويت للتأمين بأهمية تعزيز مفهوم التدريب والتمكين بدوره في تحسين أداء الموظفين، واعتباره خياراً إستراتيجياً لإعداد كوادر بشرية قادرة على تلبية ومواكبة التغيرات السريعة التي تحدث في مجالات العمل بقطاع التأمين. واختتم شريف تصريحه بالقول: «تتبع شركة الكويت للتأمين دوراً راداً ومحورياً في تطوير صناعة التأمين بالكويت وتؤكد على استمرار نجاحاتها التي حققتها منذ تأسيسها عام 1960، منذ أن يكون العام الحالي 2018 عامًا حافلًا بالنجاحات والإنجازات بالنسبة لقطاع التأمين المحلي بشكل خاص وللأقتصاد الكويتي على وجه العموم.»

في التركيز على تحقيق أفضل نوعية من الأقساط التامينية. وأشار إلى أن الشركة نجحت خلال العام الماضي في إعادة هيكلة أقسامها المختلفة ووضعت خططا لخلق منتجات جديدة لزيادة حجم السوق الكويتي وبالتالي زيادة حصتها خلال الفترة المقبلة، الأمر الذي انعكس إيجابياً على أدائها المالي والتشغيلي على حد سواء. وتابع شريف: «عملت شركة الكويت للتأمين على تطوير خدماتها ومنتجاتها التامينية لتلبية متطلبات عملائنا في السوق، وواصلت الشركة إستراتيجيتها لتعزيز كوارها الوطنية وأصحاب الخبرات في مجال صناعة التأمين وتأتي هذه

لشركة سامي شريف: «ان قيمة الأقساط المكتتبة بلغت 37,8 مليون دينار مقارنة مع 37,04 مليون دينار لعام 2016 بارتفاع 770 ألف دينار أي نسبته 2,1٪. وأشار إلى ارتفاع موجودات الشركة لنحو 167,8 مليون دينار مقارنة مع 153,7 مليون دينار عن 2016 بزيادة 14,1 مليون دينار ونسبته 9,1٪. ولفت إلى زيادة الإحتياطيات الفنية لتصل إلى 79,1 مليون دينار مقارنة مع 76,5 مليون دينار في نهاية 2016 بزيادة 3,3٪ ما يدعم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها.» وقال شريف: «ان شركة الكويت للتأمين تتمتع بملاءة مالية متميزة ومركز مالي قوي وثابت، مدعومة بجودة أصولها واستمرارها



سامي شريف

19٪ نمو حقوق

المساهمين إلى

70 مليون دينار



أعلنت شركة الكويت للتأمين عن بياناتها المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017، حيث حققت أرباحاً صافية بقيمة 8,1 ملايين دينار بربحية 43,8 فللسا للسهم لعام 2017 بالمقارنة مع خسارة 3,22 فلوس) للسهم لعام 2016. وقالت الشركة في بيان صحفي ان مجلس الإدارة أوصى بتوزيع أرباح نقدية بواقع 25 فللسا للسهم الواحد عن السنة المالية 2017 وان هذه التوصية تخضع لموافقة الجمعية العمومية لمساهمي الشركة والجهات الرقابية المعنية. وأضافت أن حقوق المساهمين بلغت 70,2 مليون دينار لهذا العام مقارنة بـ 58,9 مليون دينار في نهاية عام 2016 بزيادة قدرها 19٪. وقال الرئيس التنفيذي

خسائر الأسواق.. مستحقة وصحية وليس أزمة

في نهاية ديسمبر 2009 عند 10428 نقطة، أي تضاعفت 2,6 مرة، وحتى أعلى بنحو 2,3 مرة من قراءته البالغة 11544 نقطة في نهاية أغسطس 2008. أي قبل أزمة العالم المالية. وهو ارتفاع اصطناعي، لأن علاج أزمة 2008 فرض سياسات نقدية بالغة التوسع، قامت خلالها البنوك المركزية بطبع نقود وفيرة وريخية بفوائد قريبة من الصفر، استخدم الكثير منها لشراء أصول مسمومة. ووفرة تلك النقود الرخيصة، أدت إلى توجعها للمضاربة على أصول سائلة، أسهم، ودفعت أسعارها إلى الأعلى ما ساعد على تجاوز أزمات سيولة وملاءة لكثير من المؤسسات التي توسعت في أنشطتها إنقاذاً لاقتصادات حقيقية. وقال التقرير إن ما حدث هو صحيح ومستحق وصحي إن استمر ضمن تلك الحدود، والهبوط الآمن يتطلب ألا تصاب البورصات بالهلع، وأن تقبل بهبوط متدرج يراوح ما بين صعود وهبوط وينتهي بمحصلة سالبة لما تبقى من العام الحالي.

ذكر تقرير «الشال» الاقتصادي أن أهم بورصات العالم وكل بورصات إقليم الخليج سجلت خسائر متفاوتة على مدى أسبوعين تقريبا، بدأت كما هي عادة معظم أزمات العالم من بورصة «نيويورك» عندما خسر مؤشر «الداو جونز» نحو 1175 نقطة في يوم واحد، وكانت الأعلى في العدد المطلق للنقاط، ولكنها ضئيلة ولم تتعد 4,6٪ إذا ما قورنت بأكبر هبوط نسبي والبالغ نحو 22,6٪ في 19 أكتوبر من عام 1987. والواقع أن «الداو جونز» لم يكن أكبر الخاسرين حتى 14 فبراير 2018، قد نكس أكثر خسارته إلى 2,5٪ فقط، وكانت خسائر السوق الياباني هي الأعلى بنحو 9,1٪ ثم الصيني بخسائر بنحو 7,6٪، تلاهما سوقا فرنسا وألمانيا، أي أن الإصابات كانت أكبر في كل من آسيا وأوروبا. وذلك الهبوط في حدود المتوقع، ولكن توقيتها جاء أبكر مما توقعنا، فأسعار الأسهم ارتفعت اصطناعياً لفترة طويلة من الزمن، حتى أن أعلى قراءة لـ «داو جونز» بلغت نحو 26617 نقطة في 26 يناير 2018، بعد أن كانت قراءته

«الصناعة» تبحث العلاقات الاقتصادية مع وفد عراقي

بين البلدين. وناقش الجانبان أوجه التعاون في المجال الصناعي بين البلدين وعقبات التبادل التجاري وانسحاب السلع بين الطرفين وتفعيل مذكرة التفاهم المبرمة في مجال أنشطة التقييس. هذا وقد حضر الاجتماع من جانب الهيئة م. فهد المطيري نائب المدير العام للمواصفات والخدمات الصناعية وعبدالله الزمامي نائب المدير العام للتعمية والتراخيص للصناعة وم. فهد المطيري مدير إدارة تنمية الصادرات والإرشاد التصديري.

عقد مدير عام الهيئة العامة للصناعة عبدالكريم تقي اجتماعاً مع وفد المجلس الاقتصادي العراقي الذي



جانب من الاجتماع